طبقة الأشراف وجوانبها الإقتصادية في زمن أبي بكر

أكرم محسن عبدالحسين العبيدي
طالب دكتوراه، كلية التاريخ، جامعة الآديان والمذاهب، قم، إيران
Kka4mm@gmail.com
الدكتور محمد زارع البوشهري (الكاتب المسؤول)
أستاذ مساعد، كلية التاريخ، جامعة الأديان والمذاهب، قم، إيران
m.zare@urd.ac.ir
الدكتور سيد ناصر موسوي
أستاذ مساعد، كلية التاريخ، جامعة الأديان والمذاهب، قم، ايران
sn.musavi@urd.ac.ir

The Ashraf class and its economic aspects during the time of Abu Bakr

Akram Adul-Hossein Al-Obeidi
PhD Student , Faculty of History , University of Religions and Denominations , Qom , Iran
Dr. Mohammed Zare Boshehri (responsible author)
Assistant Professor , Faculty of History , University of Religions and Denominations, Qom, Iran
Dr. Sayyed Nasser Mousavi
Assistant Professor , Faculty of History , University of Religions and Denominations, Qom, Iran

الملخص:-

شهدت الجزيرة العربية، بشكل خاص، نشوء دول وحضارات متعددة خلال المراحل اللاحقة من التاريخ، وصولاً إلى ظهور الإسلام. وتعتبر هذه الحضارات، على امتداد العصور المختلفة للتاريخ العربي، دليلاً واضحاً على حيوية المجتمع العربي، الذي أظهر قدرة ملحوظة على إحياء الحضارة في أي جزء من أجزائه كلما ظهرت علامات الضعف أو الانحلال. وهكذا، تشكل الحضارة العربية الإسلامية النتيجة الطبيعية لهذا الاستعداد الحضاري لدى المجتمع العربي في تلك الفترة. ومن المؤكد أن الحياة الاقتصادية لأي مجتمع تُعد من الركائز الأساسية لاستمراره ووجوده، حيث تشمل هذه الركيزة الفعاليات الزراعية والصناعية والتجارية، والتي ترتبط أحياناً بالأنشطة الرعوية وتربية المواشي. يمكننا أن نلاحظ العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والزمن والمكان، حيث إن الإنتاج الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على البيئة بكل تفاصيلها. فالجزيرة العربية، التي أنجبت أولى الحضارات الإنسانية العظيمة وجددت إسهاماتها الحضارية عدة مرات، لا يمكن أن تُعتبر مجرد صحراء تفتقر إلى العناصر الطبيعية اللازمة لإنتاج الحضارة. بل يجب أن تتوفر فيها الشروط المادية والطبيعية التي تدعم قيام الحضارات. ولم تكن هذه الشروط محصورة فقط في المناطق القليلة في اليمن والحجاز التي توافرت فيها المياه وصارت صالحة للزراعة والاستقرار، بل كانت تشمل معظم أنحاء الجزيرة، باستثناء بعض الصحارى في الشمال والأحقاف في الجنوب. إن التطور الاجتماعي والاقتصادي والإنتاج الحضاري بشكل عام ليس نتاجاً للصدفة، ولا هو تعبير عن عبقرية يحتكرها شعب دون آخر، بل هو نتيجة لصراع واعٍ بين الإنسان والطبيعة، وكيفية تفاعله مع بيئته، فضلاً عن مثابرته وإصراره على تحقيق المزيد من السيطرة على الطبيعة وعلى نفسه. تؤكد المعلومات المتوفرة في مصادر التاريخ والاكتشافات الأثرية هذين الأمرين. وغالبًا ما يدهش المرء عند الاطلاع على أسماء الأماكن التي تشير إليها المصادر التاريخية، حيث كانت في يوم من الأيام موطناً لمصادر المياه الوفيرة وأرضاً خصبة للزراعة المتنوعة. إلا أنها تعرضت للتصحر لاحقاً نتيجة لعوامل وأسباب متعددة.

الكلمات المفتاحية: طبقة الاشراف، ابو بكر، الاقتصاد، الحضارة، علامات الضعف والإنحلال.

Abstract:-

The Arabian Peninsula, in particular, witnessed the emergence of numerous states and civilizations during the later stages of history, leading up to the advent of Islam. These civilizations, throughout the various eras of Arab history, are clear evidence of the vitality of Arab society, which demonstrated a remarkable ability to revive civilization in any part of it whenever signs of weakness or decay appeared. Thus, Arab-Islamic civilization represents the natural outcome of this cultural readiness within Arab society during that period. It is certain that the economic life of any society is one of the fundamental pillars of its continuity and existence, as this pillar includes agricultural, industrial, and commercial activities, which are sometimes linked to pastoral activities and livestock breeding. We can observe the close relationship between the economy, time, and place, as economic production is largely dependent on the environment in all its details. The Arabian Peninsula, which gave birth to the first great human civilizations and renewed its cultural contributions several times, cannot be considered a mere desert lacking the natural elements necessary for the development of civilization. Rather, it must possess the material and natural conditions that support the emergence of civilizations. These conditions were not limited to the few areas in Yemen and the Hejaz that were water-rich and suitable for agriculture and settlement. Rather, they encompassed most of the Arabian Peninsula, with the exception of some deserts in the north and the Ahqaf in the south. Social and economic development and cultural production in general are not the product of chance, nor are they an expression of the genius monopolized by one people over another. Rather, they are the result of a conscious struggle between man and nature, and of how man interacts with his environment, as well as his perseverance and determination to achieve greater control over nature and himself. Information available from historical sources and archaeological discoveries confirms both of these facts. One is often surprised when examining the names of places mentioned in historical sources, as they were once home to abundant water sources and fertile land for diverse agriculture. However, they were later exposed to desertification as a result of various factors and causes.

Key words: Noble class, Abu Bakr, economy, civilization, signs of weakness and dissolution.

طبقة الاشراف وخلفيات وأسباب ظهورها الاقتصادية قبل ظهور الإسلام:

اهتم العرب بالزراعة منذ العصور القديمة، وخاصةً طبقة الأشراف، حيث استغلوا الموارد المائية المتاحة من خلال مشاريع الإرواء التي كانت جزءًا من حضارتهم وتعكس تطور الزراعة، رغم ندرة المياه في الجزيرة العربية. وبالتالي، أصبحت الزراعة نشاطًا أساسيًا يتجاوز مجرد تلبية الاحتياجات الذاتية أو التبادل البسيط، بل تحولت إلى تبادل واسع ساهم في تعزيز حركة التجارة. وعلى الرغم من أن العديد من العرب كانوا يحتقرون مهنة الزراعة ويفضلون عليها مهنًا أخرى، إلا أن العديد من المصادر التاريخية تشير إلى اتساع الأراضي المزروعة في الجزيرة العربية وتنوع مواقعها، خاصة في نجد والجزيرة الشرقية ومناطق الواحات واليمن منذ العصور القديمة، مما يدل على عمق جذور الزراعة في تلك المنطقة. كما شملت الزراعة مناطق مثل عمان والبحرين وهجر واليمامة وأجزاء من العراق والشام ومناطق أخرى متفرقة[١].

تُعتبر الزراعة من أقدم وسائل كسب العيش، حيث تتميز بكونها بسيطة وفطرية وطبيعية، بينما تأتي بقية الحرف بعد ذلك. يعود اكتشاف الزراعة إلى الدافع الغريزي، إذ تمكن الإنسان القديم من إدراك أن البذور، عند سقوطها في الأرض وتغطيتها بالتربة، تبدأ في النمو والنضج مع تواصل هطول الأمطار. ومع مرور الوقت، أصبحت الزراعة نشاطًا يمارسه الإنسان بشكل منتظم، حتى أنه أصبح لديه فائض يمكنه تخزينه أو بيعه[٢].

يشير المستوى المتقدم الذي بلغته الزراعة في اقتصاد ما قبل الإسلام إلى اتساع الإنتاج الزراعي الذي كان يهدف إلى التبادل التجاري. كانت مكة تستورد الزبيب من الطائف، حيث كان يُرسل إلى العباس بن عبد المطلب لتوزيعه في السقاية على الحجاج. كما كانت اليمامة تمد مكة بالحبوب. وعندما أسلم ثمامة بن أثال بن النعمان، سيد أهل اليمامة، ورغب في أداء العمرة، جاءه المشركون قائلين: "يا ثمامة، لقد تركت دين أبيك." فرد عليهم قائلاً: "لا أدري ما تقولون، لكنني أقسمت برب هذه البنية أن لا يصل إليكم من اليمامة شيء مما تحتاجون إليه حتى تتبعوا محمداً."ولم يكن ليجرؤ سيد اليمامة على توجيه هذا الكلام لقريش لولا معرفته باعتمادهم الكبير على إنتاج اليمامة من الحبوب. كان العديد من المحاصيل الزراعية التي تنتجها يثرب وحضرموت تُصدر إلى مختلف البلدان. وقد كان

العرب قبل الإسلام يعرفون كيفية اختيار أفضل أنواع التربة المناسبة للزراعة، حيث كانوا يفضلون الأراضي اللينة، التي تُعتبر من أفضل أنواع الأراضي لاعتدال رطوبتها وبرودتها. هذه الأراضي تتقبل جميع أنواع المياه، سواء كانت جارية أو جوفية. من الضروري اختيار الأرض التي تناسب المحصول المزروع فيها، إذ إن الأرض تُعتبر الأساس الذي ينمو فيه النبات. [٣] تُعتبر التربة البركانية من أكثر أنواع التربة خصوبة، مما يجعلها مناسبة للزراعة. وقد تميزت أراضي يثرب بوجود هذا النوع من التربة[٤] تتميز الأراضي الزراعية بأنواع مختلفة من حيث جودتها للزراعة. ومن أبرز هذه الأنواع الأراضي ذات اللون الداكن، التي تتلقى كميات أكبر من الأمطار مقارنةً بغيرها. تتميز هذه التربة بقدرتها على زراعة جميع المحاصيل، خاصة خلال فصل الشتاء، بينما تحتاج في الصيف إلى كميات كبيرة من الماء، وإلا فإن النباتات قد تتعرض للهلاك. تشكلت هذه الأراضي نتيجة النشاط البركاني، وتعتبر من آثار هذا النشاط. تشتهر بخصوبتها وقدرتها على دعم نمو مختلف المحاصيل، كما تتميز بوفرة المياه، ومن أبرزها الأراضي القريبة من خيبر. تشير بعض المصادر التاريخية إلى أن هذه المنطقة تُعتبر من أفضل القرى العربية من حيث الإنتاج الزراعي. اعتمد الفلاحون على أسلوب التركيب الزراعي، الذي يتضمن دمج نوع من براعم ثمار الأشجار مع أصل شجرة ثمر أخرى.

قبل الإسلام، كان العرب يمارسون تقليداً يُعرف بقطع الأغصان اليابسة من الأشجار، حيث يؤدي بقاء هذه الأغصان إلى ضعف النبات. وكانت النخلة تُعتبر ملكة عالم النبات في الجزيرة العربية، إذ كان التمر يُعد من أهم المحاصيل الزراعية، حيث يعتمد عليه معظم العرب في غذائهم. وكان أهل مكة يتوجهون إلى يثرب للحصول على التمور التي يحتاجونها. وقد رُوي أن عبد المطلب بن هاشم أرسل ابنه عبد الله إلى المدينة ليحصل على التمر، فنزل عند أخواله من بني النجار.[٥]

الأحوال التجارية عند طبقة الاشراف:

ساهم الاستقرار النسبي للأوضاع السياسية بين العرب قبل الإسلام في تعزيز النشاط الاقتصادي، لاسيما في مجال التجارة. فقد كان هناك اهتمام كبير بالقوافل التجارية ومراقبة الطرق المؤدية إلى مختلف البلدان، بالإضافة إلى إبرام الاتفاقيات بين القبائل لضمان سلامة

تلك القوافل. يمكن القول إن تشجيع حركة التجارة وتأمين طرق القوافل كانا من العوامل الرئيسية التي أدت إلى زيادة الدخل. وتُعتبر التجارة من أبرز الأنشطة الاقتصادية التي تميزت بها الجزيرة العربية في تلك الفترة، حيث اعتبرها الناس من "أشرف الأسباب وأعلاها قدراً"(٦).

كانت المسافة بين المنازل قريبة أثناء سير القوافل التجارية، حيث كانت تلك القوافل بحاجة إلى نزل وأماكن محددة لتستريح فيها وتزود بالماء والزاد اللازم. ورغم قدرة الإبل الكبيرة على تحمل العطش وصعوبة المناخ، فإنها تستطيع السير لمسافة تتراوح بين ٢ إلى ٢٠٠ كيلومتر قبل أن تحتاج إلى الماء.(٧)

تُعتبر مواقع الآبار من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تشكيل المنازل على الطرق التجارية، حيث يُعتبر الماء عنصراً حيوياً للمسافرين، بل أهم من الطعام. لذا، كان طعام المسافرين في تلك الحقبة محدوداً وبسيطًا. من الواضح أن الطرق التجارية كان لها تأثير كبير على حياة سكان الجزيرة العربية قبل الإسلام، إذ ساعدت في نشوء المدن والممالك، وتحولت العديد من محطات القوافل مع مرور الزمن إلى مراكز تجارية هامة.

تعود أهمية هذه الطرق وتطور محطاتها والمدن التجارية إلى عوامل طبيعية وتاريخية. وقد تميزت منطقة الحجاز، التي كانت مركز الدعوة الإسلامية، بموقعها المركزي الاستراتيجي، حيث ربطت بين الشام واليمن، وتواصلت عبر طرق تمتد إلى الكوفة والبحرين ودمشق ومصر. هذا الموقع منحها القدرة على لعب دور متقدم في التجارة، خاصة في ظل تصاعد الحروب بين فارس وبيزنطة.

تتميز شبه جزيرة العرب بتنوع جغرافي، حيث لا تتشابه طبيعتها في جميع أرجائها، مما ساهم في تنشيط الجوانب الاقتصادية، لاسيما التجارة، وأدى الاختلاف في البيئة إلى تنوع أساليب المعيشة(٨).

ساهمت حركة التجارة في تطوير الفكر العربي، مما أدى إلى انفتاحه على تجارب الأمم المجاورة وتفاعله مع معطياتها الحضارية. فالتاجر يحمل في يد بضاعته وفي اليد الأخرى خبرته. وقد شهدت اليمن نشاطاً تجارياً ملحوظاً، حيث احتكرت بعض السلع، بينما

ازدهرت مدينتا تدمر والحضر بفضل موقعهما الاستراتيجي، مما استدعى التواصل مع الحضارات المجاورة.

أما الحجاز، فقد كان له دور بارز في التجارة وتواصل مع الدول المعاصرة. فقد قامت قريش برحلات تجارية إلى الشام واليمن، ومع كونهم تجاراً، كان من الضروري لهم تنظيم تجارتهم من خلال عقد اتفاقيات مع القوى السياسية البارزة في عصرهم. كان هاشم بن عبد مناف هو الرائد في تنظيم رحلات التجارة، حيث حصل على حماية من ملوك الشام، مما أتاح لهم ممارسة تجارتهم بأمان. بعد ذلك، حصل أخوه عبد شمس على حماية من ملك الحبشة، بينما نال المطلب بن عبد مناف حماية من ملوك اليمن، وحصل نوفل بن عبد مناف على حماية من ملوك العراق. وهكذا، كانت رحلاتهم تتوزع بين الشتاء إلى اليمن والحبشة والعراق، والصيف إلى الشام. إذا اعتبرنا ما ذُكر سابقًا كمسلمة، مع الأخذ في الاعتبار الظروف التي سادت في القرون التي تلت ظهور الإسلام، يمكننا أن نستنتج أن أبناء عبد مناف كانوا يتمتعون بصلاحيات واسعة في إبرام الاتفاقيات، وقد فوضتهم قريش بذلك. ولم تكن الطائف أقل أهمية من مكة في انفتاحها على تجارب الأمم والحضارات القريبة من جزيرة العرب، حيث كانت لها علاقات تجارية مع العراق والشام واليمن. وحتى يثرب، رغم أنها كانت أقل نشاطًا في التجارة مقارنة بمكة والطائف، لم تكن بعيدة عن الانفتاح على تجارب الأمم الأخرى من خلال التجارة[٩].

ظهرت طبقة الأشراف في مناطق متعددة من الجزيرة، حيث لعبت دوراً بارزًا في التجارة العالمية. في شمال الجزيرة، بين القرن الثاني قبل الميلاد والقرن الأول الميلادي، برزت دولة الأنباط التي تميزت بنشاطها التجاري بفضل موقعها الاستراتيجي على الطريق الغربي الذي يربط بين اليمن والشام. وفي القرن الثالث الميلادي، أصبحت تدمر مركزًا تجاريًا مهمًا، نظرًا لموقعها على الطريق الذي يربط العراق بالشام، وهو جزء من الفرع الشمالي لطريق الهند المؤدي إلى الخليج العربي. كما شهد العراق أيضًا نشاطًا تجاريًا ملحوظًا بفضل موقعه على الخليج العربي، الذي يمثل الفاصل بين جزيرة العرب وبلاد فارس. وقد قيل في هذا السياق: "من أراد الثياب الرقيقة والخيل الأصيلة، وكنوز الأرزاق والدم المراق، فليتوجه إلى هذه الأرض."[١٠].

يبدو أن طريق الصحراء الذي يمر عبر جزيرة العرب كان نشطًا بشكل ملحوظ، حيث تشير بعض الاكتشافات الحديثة إلى أنه كان يُستخدم أكثر مما كان يُعتقد سابقًا. في هذا السياق، اعتمد البيزنطيون على قوافل البدو التي كانت تنقل إليهم البضائع من الهند والصين وفارس واليمن وأفريقيا. لم تقتصر التجارة في الحجاز على مكة والطائف ويثرب فحسب، بل كان ملوك الحيرة يرسلون قوافلهم سنويًا إلى عكاظ لبيع بضائعهم وشراء أخرى.

نتيجةً لهذه الحركة التجارية النشطة، ظهرت طبقات غنية من الأثرياء، بينما ظلت الطبقات الفقيرة على حالها. وقد قدم لنا الشعر الجاهلي إشارات دقيقة تدين هذا التفاوت في الثروة، حيث يقول الأعشى: "تبيتون في المشتى ملء بطونكم وجاراتكم غرثى يبتن خمائصا".

تتضمن هذه القصة عن الثراء دلالات اجتماعية وفكرية، حيث يقوم بعض التجار الكبار بخداع الناس بشأن المصدر الحقيقي للثروة، ويعزونها إلى أصول تتعارض مع المنطق العلمي(١١).

تسعى الطبقات الغنية والأرستقراطية دائماً إلى ربط ثروتها بالحظ أو بأساطير قديمة، في محاولة لإخفاء الحقيقة التي تشير إلى أن الثروة غالباً ما تنشأ من مصادر قاسية وتعسفية، بل وحتى من السرقة والأعمال غير القانونية. هذا الأمر ليس غريباً عن العديد من التجار، حيث كان لبعضهم إماء يتلقين أجوراً مقابل البغاء. ورغم أن هذا النموذج قد يبدو فريداً، إلا أن هناك أمثلة مشابهة بين تجار آخرين في عصر كانت فيه النزعة الفردية سائدة. ويتجلى ذلك بوضوح في القرآن الكريم، الذي شن حرباً شرسة على فئة التجار وممارساتهم الفردية، مهدداً إياهم بعواقب وخيمة. ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾(١٢). معتبراً أن زيادة الثروة ليست مسألة مرغوبة. ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ﴾(١٣). وأشار إليهم أن الثروة قد تؤدي إلى الاستبداد والغرور. ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى * أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى﴾(١٤) انتقل في آيات أخرى ليعبر عن انتقاده الحاد لبخل التجار وسلوكهم الأناني، حيث قال: "كلا بل لا تكرمون اليتيم، ولا تحاضون على طعام المسكين، وتأكلون

التراث أكلاً لما، وتحبون المال حباً جماً". تعكس هذه الكلمات القوية رفضاً لهيمنة النزعة الفردية لدى الأثرياء، وتنسجم مع الموقف المبدئي للإسلام الذي يعتبر الثروة الكبيرة أحد أسباب الشرور الاجتماعية. وهذا يضعنا أمام موقف نقدي صارم تجاه تصرفاتهم.

تبوأت التجارة مكانة بارزة في حياة طبقة الأشراف في الحجاز، ويتضح ذلك من خلال وفرة المصطلحات المالية والتجارية التي وردت في القرآن، مثل الحساب، الميزان، القسطاط، الذرة، المثقال، والقرض. كان تأثير التجارة على نفوس العرب عميقًا لدرجة ظهور ظاهرة النسيء، التي تعني تأجيل الأشهر الحرام، حيث كانوا يقومون بإلغاء أحد الأشهر الحرام ليحل محله شهر آخر من الأشهر المباحة.[١٥] تُعد الأشهر الحرم، وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب، فرصة لتعزيز النشاط التجاري. وقد وردت أسماء هذه الأشهر في القرآن الكريم: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾، ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾[١٦]، يجدر بالذكر أن الحج لم يكن بعيداً عن عالم التجارة، حيث ارتبطت به العديد من الأنشطة الاقتصادية التي تعكس حيوية الحركة التجارية. في تلك الفترة، كان العرب يمارسون الاحتكار والقروض والشراكات والعلاقات الائتمانية، من خلال السفتجة، وهي وثيقة يكتبها صاحب المال لوكيله لطلب دفع مبلغ معين كقرض، مما يضمن له الأمان من مخاطر الطريق. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك الوكالة والوساطة، كما تم التعامل بالمضاربة، حيث كانت المشاركة تتم من جهة المال ومن جهة العمل. ومن الظواهر التي تستحق التوقف عندها في سياق الحديث عن الأنشطة التجارية هي ظاهرة الربا، التي تعني القرض بفوائد مرتفعة. ويبدو أن الربا قد تسرب إلى الحياة العربية عبر اليهود الذين استقروا في المستعمرات الزراعية وفي الطائفيمكن أن يُعزى إقبال سكان الحجاز على التعامل بالربا إلى الظروف الطبيعية التي حالت دون تمكين أصحاب الثروات من استثمار أموالهم في الزراعة، بسبب محدودية الأراضي الصالحة للزراعة. علاوة على ذلك، فإن

ضعف القطاع الصناعي لم يشجع على استثمار الأموال فيه، مما دفع الأثرياء إلى اللجوء إلى الربا كوسيلة لزيادة ثرواتهم.

تُعتبر التجارة من القضايا الأساسية التي تعكس تطور الاقتصاد الحضري، حيث سعت إلى دمج اقتصاد البدو، مما أدى إلى إضعاف النظام القبلي. وقد نتج عن ذلك زيادة الفجوة في الثروة بين أفراد القبيلة الواحدة، وكذلك بين القبائل القريبة أو البعيدة عن طرق التجارة.[١٧] أدى هذا الوضع إلى تراجع التضامن القبلي، حيث تتطلب الحياة في الصحراء التعاون والدعم، خصوصًا بين الأقارب. ومع ذلك، تفرض الفردية التجارية واقعًا مختلفًا، حيث يضع التجار الكبار مصالحهم الشخصية في المقدمة، ويجدون مبررات للتعاون مع زملائهم التجار أكثر من تعاونهم مع عشائرهم. وقد حلت وحدة جديدة، قائمة على المصالح التجارية المشتركة، محل الوحدة التقليدية التي كانت تشكل أساس القبيلة. إلا أن هذه الوحدة لم تتمكن، في سياق مجتمع تجاري، من الاستقلال بشكل كامل من خلال صيغة جديدة، بل ظلت مرتبطة بأوضاع ومواقف اجتماعية أقدم، تتمثل في الإطار القبلي. ومع ذلك، كان هذا الأمر يقتصر على القبائل البدوية المرتبطة بالنشاط التجاري، وليس على جميع البدو. ومن هنا، يظهر الرأي القائل بأن التجارة لم تُحدث تغييراً ملحوظًا في نمط إنتاج الشعوب التي لعبت دور الوسيط. يبدو أن النص يفتقر إلى التماسك، حيث إن الرأي القائل بأن الاقتصاد الرعوي ظل مرتبطًا بالأنشطة التجارية دون أن يحقق أي فائض لصالح البدو هو تعميم غير دقيق. هذا الرأي يتجاهل تأثير التجارة على التحولات التي شهدتها البيئة القبلية والاجتماعية. فقد لعبت التجارة دوراً مزدوجًا؛ إذ كانت في البداية عامل توحيد، ثم ساهمت في احتواء وإضعاف الكيان القبلي الذي شارك في الأنشطة التجارية. وقد أدى هذا التفاعل إلى نشوء تناقض بين قيم القبيلة وقيم النزعة الفردية التي تجسدها التجارة، وهو ما يُعتبر سمة بارزة في المراحل الانتقالية.[١٨] يمكننا أن نلاحظ أن التجارة كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنشاط الأسواق التي تطورت حتى بلغت ذروتها في القرن السابع الميلادي. وقد لعبت هذه الأسواق دوراً حيويًا، مما دفع بروكلمان إلى اعتبارها، إلى جانب الدين الإسلامي، من العوامل الرئيسية التي ساهمت في توحيد رؤية العرب للعالم وصهر عاداتهم ومفاهيم الشرف في إطار واحد، مما أتاح لهم لغة شعرية تتفوق على جميع اللهجات.

ومن الجدير بالذكر أن الأسواق لم تكن مفيدة للتجار العرب في مجالات البيع والشراء فحسب، بل استفاد منها أيضًا البدو الذين كانوا يتقاضون أجوراً مقابل الحماية والخدمات المقدمة للقوافل القادمة إلى الأسواق. ونظراً لأهمية هذه الأسواق في الحياة العربية قبل الإسلام، ورغبة في تحقيق أقصى استفادة منها، كانت بعض الأسواق تخضع لسيطرة قبائل معينة إذا كانت تقع ضمن مناطق نفوذها.

يختلف المؤرخون العرب في تحديد عدد الأسواق، حيث يعتقد ابن حبيب أنها اثنتا عشرة سوقًا، بينما يراها اليعقوبي عشرة، ويحددها الهمداني بأنها أحد عشر سوقًا. ورغم هذا التباين في الآراء حول العدد الدقيق، تشير العديد من الروايات إلى أن هذه الأسواق كانت تُعتبر محطات تجارية، وبعضها كان أماكن مقدسة تحتوي على أصنام تعبدها القبائل، التي كانت تأتي للتقرب إليها في مواسم معينة تُعرف بمواسم الحج. وقد تحولت هذه المواسم والمحطات التجارية إلى أسواق للبيع والشراء. ومع ذلك، فإن الأهم في هذا السياق ليس العدد الدقيق للأسواق، إذ نادراً ما يتفق المؤرخون على تحديده، بل الأهم هو أن هذه الأسواق كانت تمثل ظاهرة بارزة في حياة العرب قبل الإسلام(١٩).

كانت أسواق العرب تتنقل في أرجاء شبه الجزيرة العربية، مما يضمن تغطية معظم المناطق، إن لم يكن جميعها.بعض هذه الأسواق كانت تقتصر في نشاطها على المناطق المجاورة والقرى المحيطة، بالإضافة إلى القبائل التي تزورها. ما يميز هذه الأسواق هو تنوعها من حيث الطابع والهدف، حيث نجد أسواقًا ذات طابع عربي خالص بعيداً عن أي تدخل أجنبي، سواء كان رومانيًا أو فارسيًا، مثل سوق عكاظ ودومة الجندل.

توجد أيضًا أسواق عامة تجذب الزوار من جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية، بالإضافة إلى أسواق موسمية تُقام في مواقع معينة، سواء كانت مرة في السنة أو في الفصل أو الشهر أو الأسبوع. وتُعتبر الأسواق السنوية والفصلية الأكثر شيوعًا، نظراً لارتباطها بالإنتاج الزراعي والحيواني.

فيما يتعلق بالمدن الحضرية، كانت تمتلك أسواقًا ثابتة، حيث كان لكل مدينة أسواقها الخاصة التي تُعرض فيها منتجاتها ومواردها، بالإضافة إلى استيراد ما تحتاجه من إنتاج المناطق الأخرى. كان زعماء القبائل والملوك يتنافسون على السيطرة على بعض هذه

الأسواق لترويج بضائعهم وجمع الضرائب. تعكس مشاركة قريش في هذه الأسواق مكانتها الاقتصادية والدينية في قلوب العرب، مما يدل على قوة تحالفها مع القبائل الأخرى. ومن الملاحظ أن الفرس كانت تسيطر على أسواق معينة مثل المشقر، بينما كانت أسواق أخرى مثل صحار ودبا تخضع لضريبة العشور. في المقابل، كانت هناك أسواق أخرى لا تخضع للعشور لأنها ليست ضمن أراضي المملكة. ربما كانت هذه الأسواق العربية تمثل صورة مصغرة للتوحيد والتناقضات في آن واحد، حيث كان هناك بعض العرب الذين يستحلون المظالم عند حضورهم هذه الأسواق، فلقبوا بالمحللين.[٢٠] كان هناك من ينكر ذلك ويعمل على نصرة المظلومين ومنع سفك الدماء وارتكاب المنكرات، ويُطلق عليهم "الذادة المحرمون". ومع ذلك، فإن ما يهمنا في سياق هذه الأسواق هو إدراكنا لأهمية سوق عكاظ القريبة من مكة، التي لعبت دورًا بارزًا في تعزيز التوحيد الفكري واللغوي والاقتصادي. كانت قريش وسائر العرب يتوافدون إليها، ومن المعروف أن هذه الأسواق الموسمية، مثل عكاظ وذي المجاز وذي المجنة، قد ساهمت في دفع الرسول لعرض دعوته خلال المواسم، مما يشير إلى أنها كانت منبرًا ثقافيًا. علاوة على ذلك، أسهمت هذه الأسواق في تعزيز الاندماج الاقتصادي في شبه الجزيرة العربية، مما ساعد على التغلب على حالة العزلة، وأدى إلى توحيد عادات العرب ولغتهم وإحساسهم بالحاجة إلى الوحدة السياسية[٢١].

الصناعة:

لعبت الصناعة دورًا محوريًا في تعزيز الحياة الاقتصادية لدى العرب، خصوصًا بين طبقة الأشراف قبل الإسلام. فقد توافرت لدى السكان مقومات إنشاء صناعات متنوعة بفضل توفر المواد الأولية من الزراعة وتربية الحيوانات. نتيجة لذلك، انتشرت الصناعات والحرف في معظم مناطق الجزيرة العربية، مع تفاوت في مستويات تطورها، والتي كانت مرتبطة بمدى الاستقرار والحاجة إلى كل صناعة، بالإضافة إلى توافر المواد الأولية الضرورية. لذا، كان من الطبيعي أن تكون الصناعات والحرف في المراكز الحضرية أكثر تطورًا مقارنة بالمناطق البدوية. بشكل عام، شملت الصناعات والحرف السائدة الصناعات الغذائية، وصناعة الجلود، والصناعات النسيجية، والحياكة والخياطة، والنجارة، وبعض أنواع الصناعات المعدنية مثل الصياغة والحدادة. في يثرب، نشأت بعض الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي، مثل صناعة الخمور والمكاتل والقفف، التي كانت تعتمد بشكل كبير على زراعة

النخيل. كما شهدت التجارة والصناعات المعدنية ازدهارًا، بما في ذلك صناعة الأسلحة والدروع والمصوغات مثل الحلي وأدوات الزينة والتحف. وقد تميز يهود بني قينقاع في هاتين الصناعتين. وعندما تم إجلاؤهم من المدينة، حصل المسلمون على العديد من الدروع والسيوف والأقواس، بالإضافة إلى اكتشاف آلة للصياغة في الحصن.(٢٢)

كان لنشاط الحركة التجارية تأثير كبير على ازدهار المنتجات الصناعية، حيث كانت القوافل تنقل السلع والبضائع إلى مختلف المراكز التجارية لتصريفها. وقد ساهم ذلك في تشجيع الصناع على زيادة إنتاجهم واستمرار الاستهلاك.

ومن المؤكد أن العديد من القبائل العربية قبل الإسلام، التي مارست الصناعة، خاصة في المدن مثل مكة ويثرب، استطاعت من خلال تعاملها مع الدول المتحضرة التي كانت تتبع نظمًا ومعاملات اقتصادية معروفة، سواء في بلاد الشام أو العراق أو اليمن، التعرف على تلك النظم ونقلها إلى مدنهم في الجزيرة العربية، مما ساعدهم في تطوير بعض الصناعات المحلية.

يمكن القول إن مكة كانت تُعتبر عاصمة العرب التجارية والمركز المالي الرئيسي لهم، حيث احترف أهلها التجارة بفضل موقعها في "واد غير ذي زرع".ومع ذلك، لم تقتصر مكة على التجارة فحسب، بل شهدت أيضًا تطورًا في مجموعة متنوعة من الصناعات التي شارك فيها عدد من أشراف مكة ومشاهيرها. من بين هذه الصناعات، كانت صناعة الأسلحة مثل الرماح والسكاكين والسيوف والدروع والنبال، بالإضافة إلى صناعة الفخار التي تضمنت القدور والجفان والأباريق. ظهرت أيضًا صناعات أخرى مثل صناعة الأسرة والأرائك، بالإضافة إلى البزازة والخياطة والجزارة والخمارة والنخاسة، فضلاً عن معالجة الخيل والإبل (طب الحيوانات) والغناء والموسيقى والصياغة والحجامة.

إن وجود هذه الصناعات في مكة واهتمام رجال قريش بها يعكس طبيعة النشاط الصناعي والحرفي ليس فقط في مكة، بل في عموم الجزيرة العربية. فمكة، كما هو معروف، تفتقر إلى الأراضي الصالحة للزراعة، ومع ذلك، شهدت ازدهارًا في صناعات متنوعة، خاصة صناعة الأسلحة. وهذا يدل على أن النشاط الصناعي فيها لم يكن مرتبطًا بالزراعة بشكل أساسي، بل كان إنتاجها موجهًا نحو التبادل التجاري، وليس لتلبية احتياجات

الاستهلاك الذاتي أو للمقايضة بهدف الحصول على قيم استعمالية بديلة. شهد النشاط الاقتصادي تطوراً ملحوظًا أدى إلى ظهور التخصص في الحرف والمهن بين السكان. ومع إدخال التبادل النقدي، أصبح من الواضح دور الصناعات والحرف في تعزيز التجارة، ليس فقط في مكة، بل في جميع أنحاء الجزيرة العربية. فكل ما ينطبق على مكة في مجالات الصناعات والحرف ينطبق، وبشكل أكبر، على مناطق أخرى مثل الطائف، التي اشتهرت بصناعة الجلود، حيث كانت مدابغها عديدة، وكانت مياه الوادي تنبعث منها روائح غير مستحبة.

عرفت الطائف بتنوع صناعاتها في مجالات التجارة والبناء والحدادة، حيث أظهر سكانها مهارات بارزة في الأمور العسكرية، بما في ذلك تصنيع العرادات والمجانيق والدبابات وأدوات الحرب مثل الضبور وأوتاد الحديد. أما في يثرب، فقد تميزت صناعاتها بالاعتماد على الإنتاج الزراعي، مثل صناعة الخمور من التمور، وصناعة المكاتل والقفف من النخيل، بالإضافة إلى النجارة باستخدام خشب الطرفاء والأثل. كما برزت فيها صناعة التحف المعدنية، بما في ذلك الحلي وأدوات الزينة، وصناعة الأسلحة والدروع.

تشتهر مناطق أخرى بصناعات مرتبطة بها، مثل الشام ومحيطها الذي عُرف بإنتاج الزيت والزبيب والخمر، وكهجر والبحرين اللتين تميزتا بالتمور الفاخرة. كما اشتهرت عمان والبحرين باستخراج اللؤلؤ، بينما كانت بعض مناطق اليمن، مثل مأرب، معروفة بمناجم الملح.

يتضح من ذلك أن شهرة بعض المناطق بإنتاج سلع رئيسية معينة تعكس، من منظور اقتصادي، نمو التخصص وتقسيم العمل بشكل واضح، بالإضافة إلى ارتفاع إنتاجية العمل الزراعي[٢٣].

نتيجة للنشاط التجاري المتزايد في الأسواق، تحولت العديد من هذه الأسواق المليئة بالبضائع إلى مدن، حيث اشتهرت كل مدينة بنوع معين من الصناعة. على سبيل المثال، عُرفت الطائف بصناعة الجلود، وقد أطلق عليها لقب "مدينة الجاهلية" لكونها مركزًا للدباغة، حيث يتم دبغ الجلود فيها. وفي اليمن، كانت صعدة معروفة أيضًا بصناعة الجلود، بالإضافة إلى ازدهار صناعة النسيج والثياب مثل البرود والأردية. استمرت اليمن في الحفاظ

على مكانتها كأكبر مصدر للبرود الفاخرة حتى القرن الرابع الهجري. تشير المصادر إلى وجود العديد من أنواع البرود اليمنية، حيث يرتبط كل نوع بمنطقة معينة أو قبيلة تسكنها. كما تُعرف اليمن بأربعة عشر نوعًا من الثياب التقليدية. يعكس حجم الإنتاج الكبير ما ذكره الرسول عن أهل نجران، حيث وافق على تزويدهم بإلفي حلة تُدفع على دفعتين.

في صنعاء، تميزت صناعة الخرز والفصوص المصنوعة من العقيق والجزع والذهب، بينما اشتهرت بعض مناطق حمير بصناعة الأسلحة، حيث تُنسب الرماح الردينية إلى ردينة من ذي يزن. كما تشتهر اليمن أيضًا بصناعة الجلود، التي تتنوع استخداماتها، حيث يتخصص العاملون في هذه الصناعة في أنواع معينة. فقد استُخدمت الجلود في الأغراض الحربية، مثل أوتار السهام والدروع والخوذ الواقية، بالإضافة إلى تغليف الدبابات والمنجنيقات والتروس. وفي الاستخدامات الأخرى، تم تصنيع القرب والدلاء وأدوات السقي والسروج والأحذية والحلي الجلدية، مثل الحجانة، وهي سفينة مصنوعة من الجلد مزينة بخرز ملون.

تُعد عملية تبادل المنتجات الصناعية وتصديرها إلى المناطق المحلية في الجزيرة أو إلى الدول الأجنبية من أبرز جوانب النشاط الصناعي والحرفي في الجزيرة. تعكس هذه الظواهر التقدم والتنوع في الإنتاج، مما يعزز الفكرة بأن اقتصاد الجزيرة كان يعتمد بشكل كبير على التجارة النقدية. وبسبب الظروف البيئية وموقع مدينة مكة الجغرافي، اعتمد سكانها بشكل أساسي على التجارة، مما أدى إلى أن تكون الصناعة في مكة أقل تنافسية مقارنة ببقية مدن الحجاز، وخاصة يثرب.

ومع ذلك، شهدت مدينة مكة ظهور بعض الصناعات المحلية، مثل النسيج والنحت، بالإضافة إلى صناعة أنواع معينة من الأسلحة وبعض الصناعات الأخرى[٢٤].

تُعتبر صناعة الخز من أبرز الصناعات التي اشتهرت بها مكة، حيث يتم نسجها من الصوف والحرير. وقد استغل أهل مكة صوف الأغنام التي يمتلكونها لصنع ثياب خز مزخرفة بالحرير. ولم تقتصر هذه الحرفة على الرجال فقط، بل شاركت فيها النساء أيضًا، مما يعكس دورهن الفاعل في المجتمع العربي.

استفاد أهل مكة من الجبال المحيطة بها، حيث قاموا باقتلاع الحجارة وقطعها وتسويتها لنحتها، مما أتاح لهم صناعة البرم. كان بعض رجال مكة، مثل أمية بن خلف الجمحي، يبيعون هذه المنتجات في الأسواق، ويبدو أن النساء شاركن أيضًا في هذا النشاط، كما يتضح من قول الشاعر: "والبائعات بجنبي نخلة البرما".

كما تميز أهل مكة بمهارتهم في نحت الأقداح، ومن بين هؤلاء كان أبو رافع، مولى العباس بن عبد المطلب. بالإضافة إلى ذلك، برزت في مكة صناعة الأسلحة، وخاصة السيوف وأعمال الحدادة. وقد رُوي عن حكيم بن حزام أنه قال لأحد رجال قريش: "رأيت أباك قينا يضرب الحديد بمكة". وكان العاص بن هشام المخزومي معروفًا كقين يعمل في صناعة الحديد، بينما كان سعد بن أبي وقاص من بين الذين عملوا في صناعة السهام العربية[٢٥].

يبدو أن سكان مكة كانوا يستوردون المواد الخام ليقوموا بتصنيعها وتحويلها إلى سهام. وقد أشارت بعض المصادر إلى أن أهل مكة كانوا يبرون النبال، دون الإشارة إلى أن هذه الصناعة تعود إلى زمن قديم، منذ عهد إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام، الذي كان يقوم ببر النبل وإصلاحه.

ومن الصناعات المعروفة في مكة أيضًا خياطة الثياب، حيث كان بعض التجار يستوردون الأقمشة من اليمن. وقد رُوي أن رسول الله ﷺ حضر سوق حباشه قبل البعثة، واشترى قماشًا من نوع بز الجند، ثم أحضره إلى مكة وباعه في أسواقها.

كانت يثرب أكثر نشاطًا صناعيًا من مكة، حيث احتوت على مجموعة متنوعة من الصناعات، أبرزها تلك المرتبطة بالإنتاج الزراعي. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك صناعات أساسية تدعم الأنشطة الزراعية، فضلاً عن صناعة الحلي والأسلحة وغيرها من الصناعات التي تلبي احتياجات الحياة اليومية في المدن. وقد تميزت مدينة يثرب بوجود حرفيين متخصصين في مجالات صناعية متنوعة، حيث أظهروا براعة وإتقانًا في مهاراتهم[٢٦].

تُعتبر صناعة الخمور من أبرز الصناعات التي اعتمدت على الإنتاج الزراعي في يثرب، حيث كانت تُدار في الغالب من قبل اليهود، وخاصة قبيلة بني قينقاع التي كانت تمتلك سوقًا

يُعرف بسوق قينقاع. كان لوجود اليهود في يثرب تأثير كبير على تطوير وإتقان صناعة الخمور، إذ اشتهرت المدينة بجرار تُسمى المزفت والحنتمة والدباء والنقير، التي كانت تُستخدم لتخمير النبيذ، مما جعل عملية تخميره تتم بسرعة ويسر.

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك صناعات أخرى مهمة تعتمد على الإنتاج الزراعي، مثل صناعة القفاف. كان بعض سكان يثرب يقومون بخوص سعف النخيل لصنع أشكال متنوعة من القفف، منها الزبيل (أو الزنبيل) الذي كانت تستخدمه النساء لتخزين القطن. كما صنعوا نوعًا آخر من القفف مزودًا بمعاليق تُعلق في مؤخرة الرحل، حيث يُمكن للراكب وضع زاده وتمره فيها، وكانت هذه القفف مدورة كقرعة.

صنع سكان يثرب نوعًا صغيرًا من القفف يشبه الزنبيل، يُستخدم لجمع الرطب، حيث تضع النساء فيه غزلهن. كما قاموا أيضًا بصنع المكاتل من الخوص، التي كانت تُستخدم لحمل التمر والعنب، بالإضافة إلى نقل التراب[٢٧]. تُعد صناعة الخوص من الصناعات الأساسية والمربحة في يثرب. وقد تعلم سلمان الفارسي فنون هذه الصناعة من مواليه في يثرب قبل الإسلام، واستمر في ممارستها بعد اعتناقه الإسلام. علاوة على ذلك، كان سكان يثرب يقومون بفتل الحبال من الصوف والليف، وهما مرتبطان باحتياجات المجتمع الزراعي؛ حيث يشير الصوف إلى تربية الأغنام، بينما يدل الليف على زراعة النخيل وبساتين التمر.

طبقة الاشراف وأسباب ظهورها الاقتصادية في عهد الخلفية عمر بن الخطاب:

أسباب ظهور السياسة الاقتصادية في عهد عمر بن الخطاب تتجلى في قراراته وأحكامه. فقد رفض توزيع أراضي سواد العراق على الفاتحين، كما قام بنزع الأراضي من الذين أُعطوا إقطاعات ولم يتمكنوا من استغلالها. وتعتبر قصة بلال بن الحارث مثالاً واضحاً على نهج عمر في إدارة وتوزيع الموارد الاقتصادية. كان عمر يرفض منح أي شخص أرضاً دون الآخرين، وكان يعبّر عن ذلك بعبارته الشهيرة: "أهذا كله لك دون الناس؟"، مستنداً في حواراته مع المخالفين إلى قوله تعالى: ﴿... كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ...﴾[٢٨] تفضيل مصلحة الجماعة الاقتصادية على مصلحة الفرد: في المجال الاقتصادي، كانت سياسة عمر تعتمد على عدم تخصيص الأراضي التي تخدم المصلحة

العامة، مثل مصادر المياه والمراعي والملح، للفرد. لذا، كان يسأل دائماً عما إذا كانت هناك مصلحة عامة في الأرض قبل أن يخصصها لمن يرغب في استغلالها. على سبيل المثال، كتب لأبي موسى الأشعري بشأن طلب نافع أبو عبد الله، الرجل البصري، الذي طلب تخصيص أرض له لاستغلالها، بشرط ألا تضر بمسلم أو معاهد، وألا تقطع مصادر المياه أو الطرق، وألا يكون لأحد فيها حق. وبناءً على ذلك، أقطعها إياه.

رابعاً: عدم تعطيل الموارد الاقتصادية، حيث استندت أحكامه إلى هذا المبدأ. فقد قضى بسحب الأراضي المعطلة من أصحابها، مشيراً إلى أنه "إذا كانت لدى شخص أرض ولم يقم بتعميرها لمدة ثلاث سنوات، فإن من يعمرها يصبح أحق بها". كما كان يقضي بتعويض من قام بتعمير أراضٍ لها أصحاب أهملوها، مشدداً على أن ملكيتهم تسقط إذا تركوها دون استغلال. وفي حال أرادوا استعادة حقوقهم، كان يتعين عليهم دفع تعويض لمن قام بتعميرها. بذلك، كان يُلزم أصحاب الملكيات باستغلال ممتلكاتهم. (٢٩)

خامساً: تعزيز استقرار الأسعار ومكافحة الاحتكار: بذل الجهود لتحقيق استقرار أسعار السوق، حيث كان يتدخل أحياناً لمنع المبالغة في الأسعار أو البيع بأقل من سعر السوق. ومع ذلك، سرعان ما يتراجع عن هذا التدخل، مُعلناً مبدأ عدم تدخل الدولة في السوق في الظروف الطبيعية. يعتمد هذا الاستنتاج على اعتذار عمر بن الخطاب عن إكراه حاطب بن بلتعة على البيع بسعر معين، حيث قال: "ما قلته لك ليس بأمر ملزم مني، بل هو شيء أردت به الخير لأهل البلد، فبِع كما شئت، وكيفما شئت". تتنوع الروايات في هذا السياق بين التدخل في حالات الاحتكار كإجراء تصحيحي لإزالة التشوهات السعرية، وبين ترك التجار يبيعون وفقاً لرغباتهم في الظروف الطبيعية.وعندما يرتفع سعر سلعة معينة، يتم النظر في ما إذا كانت تخضع لضريبة أو تُنتج من أراضٍ عشرية، مما يستدعي تخفيض التكاليف المالية لإنتاجها لزيادة توافرها في السوق وبالتالي خفض سعرها. وقد روى عبد الله بن الخطاب أنه كان يأخذ من الزيت والحنطة نصف العشر لزيادة الكميات المتاحة في المدينة.

كان عمر بن الخطاب يمتنع عن منح الأرقاء، لكنه استثنى من هذه القاعدة الأرقاء الذين شهدوا معركة بدر، حيث منحهم عطاءً خاصًا. رُوي عن مخلد الغفاري أن ثلاثة مماليك من بني غفار شاركوا في معركة بدر، وكان عمر يمنح كل واحد منهم مبلغ ثلاثة آلاف سنويًا[٣٠].

يشير البلاذري إلى أن عمر بن الخطاب وجه رسالة إلى أمراء الأجناد جاء فيها: "من أعتقتم من الحمراء وأسلموا، فليُضموا إلى مواليهم، ولهم ما لهم وعليهم ما عليهم. وإذا رغبوا في أن يكونوا قبيلة مستقلة، فخصصوا لهم عطاءً خاصًا."[٣١].

١٥ فرض عمر الدهقان نهر الملك ولابن النخيرتان، بالإضافة إلى الخالد وجميل ابني بصيهري الفلاليج والبسطام بن نرس دهقان بابل وخطرنيه. كما تم تخصيص مبلغ للرفيل دهقان العال، وللهرمزان والجفينة العبادي قدره مليون. ويُقال إنه فضل الهرمزان، فحدد له مبلغ ألفين[٣٢].

١٦ أولى عمر بن الخطاب اهتمامًا كبيرًا بتشجيع دراسة القرآن، حيث أوكل إلى بعض موظفيه مهمة تقديم مكافآت للأفراد الذين يدرسون القرآن. وقد كتب إليه أحد عماله قائلاً: "لقد كتبت لي بأن أقدم مكافآت للناس على تعلم القرآن، لكن من يتعلمه ليس لديه رغبة سوى الحصول على الجائزة." فرد عمر قائلاً: "أعط الناس مكافآت على المروءة والصحابة."[٣٣]

١٧. تصريف الفائض في مصالح المسلمين: كانت الأموال المتبقية بعد توزيع العطاء تُستخدم في مشاريع تخدم مصالح المسلمين، مثل شق الترع واستصلاح الأراضي وفك أسر الأسرى، بالإضافة إلى العديد من الأعمال الخيرية الأخرى. كان عمر بن الخطاب حريصًا على عدم ترك أي فائض مالي في بيت المال يُرحل إلى السنة التالية. وقد ذكر الطبري أن أحد الأشخاص قال لعمر: "يا أمير المؤمنين، لماذا لا تحتفظ ببعض الأموال في بيت المال كاحتياطي للطوارئ؟" فأجابه عمر: "إنها كلمة ألقاها الشيطان على لسانك، وأعوذ بالله من شرها، فهي فتنة لمن يأتي بعدي."بل يجب علينا أن نعد ما أمرنا الله ورسوله، فطاعة الله ورسوله هي ما نحتاجه لنواجه ما هو قادم. وإذا كان هذا المال ثمن دين أحدكم، فسيكون هلاكه." كما رُوي عن الإمام علي عليه السلام أنه دخل بيت المال وقال: "لا أريد أن أمضي وفيك

درهم واحد."[٣٤]

العطاء في الأموال المنقولة:

كان العطاء السابق يتعلق بالأموال المنقولة مثل الدراهم والدنانير. أما بالنسبة للطعام، فقد أمر عمر بن الخطاب بتجربة نظام غذائي جديد، حيث قدم جريبًا من الطعام (وحدة قياس) الذي تم عجنه وخبزه وتبريده بالزيت. ثم دعا ثلاثين رجلًا لتناول الغداء منه حتى شبعوا، وكرر الأمر في المساء. فقال عمر: "يكفي الرجل جريبان كل شهر."[٣٥].

بناءً على ذلك، كان يُخصص لكل فرد، سواء كان رجلًا أو امرأة أو مملوكًا، جريبين من الطعام شهريًا. يتضح من ذلك أن عمر بن الخطاب كان يفضل توزيع الدرهم والدينار بشكل متفاوت بين الناس، لكنه كان حريصًا على تحقيق المساواة في توزيع الطعام، حيث لم يُحرم الأرقاء أو من لم يحصل على عطاء الدرهم من الحصول على الطعام.وعندما توفي عمر، تنازل بعض أصحاب العطاء عن مستحقاتهم وتركوا ما يحصلون عليه للدولة، ومن بينهم ابن مسعود وبعض الرجال الأثرياء من أهل الكوفة[٣٦].

توزيع العقارات:

من المعروف أن الموارد التي كانت في زمن الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) انتقلت إلى الخلفاء من بعده، وذلك وفقًا للحديث: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث". ومع ذلك، فقد أُضيفت الفتوحات التي تحققت لاحقًا إلى تلك الموارد، مما أسهم في زيادة حجمها.استمر العمل في توزيع هذه الموارد خلال فترة الخلفاء كما كان في عهد الرسول، ملتزمين بهديه وتوجيهاته.

سنستعرض في هذا السياق توزيع الأراضي في إطار نظام الإقطاع، بالإضافة إلى الأموال المنقولة التي كانت تُعرف بالعطاء والزكاة في زمن الرسول، مع توضيح الفروقات التي طرأت على هذا النظام.

هناك نوع آخر من التوزيع قام به عمر بن الخطاب تنفيذًا لعهد الرسول مع أهل خيبر، حيث أبقى الرسول الأراضي تحت سيطرة اليهود قائلاً: "نقرّكم ما شئنا". ولكن في عهد عمر، انتهت هذه المشيئة، حيث قام بتوزيع أراضي خيبر بين المسلمين وأجلى اليهود عنها،

كما قام بتقسيم وادي القرى[٣٧].

استمر نظام الإقطاع في عهد الخلفاء، على الرغم من اختفاء بعض أشكاله التي كانت سائدة في زمن الرسول، وذلك نتيجة لتغير الظروف مثل الوعود بالإقطاع.سنستعرض بعض الإشارات التي تدعم فكرة توزيع الثروة من خلال الإقطاع، كوسيلة لتقدير العمل وتعزيز الجهود، بالإضافة إلى إعادة توزيع الثروة وإثراء الناس. فقد ذكر البلاذري أن أبا بكر أقطع الزبير المساحة بين الحرف وقناة، بينما أقطع عمر العقيق بالكامل. عندما وصل إلى قطيعة خوات بن جبير الأنصاري، استفسر قائلاً: "أين المستقطعون؟ ما تم منحه اليوم أفضل من هذا.""[٣٨] ذكر بكر بن الهيثم أنه سمع محمد بن يوسف القادياني يقول: "في عسقلان توجد قطع من الأراضي التي تم منحها بأمر من عمر وعثمان"[٣٩].

كان عثمان بن عفان هو أول من منح الأراضي في العراق، حيث أقطع قطعًا من صوافي كسرى وأراضي الجالية. فقد منح طلحة النشاسج ووائل بن حجر الحضرمي أراضٍ قريبة من زرارة، كما أقطع خباب بن الأرت (اسبينيا) وعدي بن حاتم الروحاء. بالإضافة إلى ذلك، منح خالد بن عرفة قطعة أرض بالقرب من حمام أعين، والأشعث بن قيس الكندي طيز ناباز، وجرير بن عبدالله البجلي أرضًا على ضفاف الفرات. وقد أشار الماوردي سابقًا إلى تحديد الصوافي التي تم الإقطاع منها. وكان من المعتاد أن يقوم المسلمون، عند فتح مدينة جديدة أو منطقة ساحلية، بتخصيص أراضٍ للمسلمين المحتاجين.وفي حال حدوث أي طارئ من العدو الذي كان يمدهم بالمؤن، كتب عثمان بن عفان إلى معاوية ليأمره بتحصين السواحل وتزويدها بالجنود، وإقطاع الأراضي لمن ينزل فيها[٤٠].

روى أبو عبيد أن رجلاً من أهل البصرة يُدعى نافع أبو عبد الله، وهو من قبيلة ثقيف، كان أول من اهتم بتربية ورعاية الماشية. توجه رجل إلى عمر بن الخطاب وعرض عليه قائلاً: "يوجد قطعة أرض في البصرة ليست من أراضي الخراج ولا تضر بأحد من المسلمين. إذا رأيت أن تمنحني إياها، سأستغلها لإنشاء مزرعة للخيول."" فكتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري، والي البصرة، يقول: "إن أبا عبد الله طلب مني أرضًا على ضفاف دجلة. فإذا كانت هذه الأرض ليست من أراضي الجزية ولا تصل إليها مياهها، فامنحها له"[٤١].

يعكس هذا الموقف حرص عمر على استغلال الأراضي غير المستغلة لصالح المسلمين، وتعزيز الأنشطة الاقتصادية التي تعود بالنفع على المجتمع، مع التأكيد على عدم تعارض ذلك مع حقوق الدولة أو حقوق المسلمين.

وقد ذكر جلال الدين السيوطي أن هناك رجلًا يُدعى (سندر)، كان عبدًا ثم أُعتق، فقال للرسول صلى الله عليه وسلم: "أوصني يا رسول الله". فأجابه: "أوصيك بكل مسلم". عندما توفي الرسول، توجه (سندر) إلى أبي بكر طالبًا منه الحفاظ على وصية النبي. وقد استجاب أبو بكر لطلبه حتى وفاته. بعد ذلك، ذهب إلى عمر، وقال له: "احفظ وصية النبي". فأجابه عمر: "بالطبع، إذا كنت ترغب في الإقامة معي، سأوفر لك ما كان يُعطى لك في زمن أبي بكر، وإذا لم تكن كذلك، فأخبرني بالمكان الذي تود أن أكتب لك فيه".

رد (سندر): "مصر، فهي أرض ريفية." فكتب عمر إلى عمرو بن العاص يحثه على الحفاظ على وصية رسول الله. وعندما وصل إلى عمر، أقطع له أرضًا واسعة ودارًا، فاستقر سندر فيها. وعند وفاته، انتقلت ممتلكاته إلى مال الله تعالى، ثم أقطعها عبد العزيز بن مروان (الأصبغ) بعده، فسميت منية الأصبغ. وتعتبر هذه القطيعة الأقدم في مصر، حيث لم يقطع عمر بن الخطاب أي شخص آخر من أراضي مصر سوى سندر.

كان توزيع الخلفاء للأراضي وإقطاعها للمسلمين القادرين على العمل يتم بشكل عادل، دون تمييز أو محاباة لأي فئة، بما في ذلك المؤلفة قلوبهم، رغم أنهم كانوا يستحقون الزكاة وقد منحهم رسول الله جزءًا من الغنائم كما هو معروف.

ومع ذلك، تشير أحداث التاريخ إلى أن أبا بكر كان يميل إلى مصانعة المؤلفة قلوبهم ويمنح بعضهم أراضي. لكن عمر بن الخطاب، عندما استشير في ذلك قبل أن يصبح خليفة، رفض هذه المصانعة ومنعها بعد توليه الحكم، مما يعكس موقفه الثابت.

روى أبو عبيد أن أبا بكر منح عيينة بن حصن قطيعة وكتب له بذلك كتابًا. فقال له طلحة أو أحد آخر: "نرى أن هذا الرجل سيكون له شأن في الأمر"، في إشارة إلى عمر. وعندما أظهر عيينة الكتاب لعمر، سأله: "هل هذا كله لك دون الناس؟" ثم بصق على الكتاب ومزقه. عاد عيينة غاضبًا إلى أبي بكر وطلب منه كتابة كتاب جديد، فأجابه أبو بكر: "لا والله، لن أجدد شيئًا رده عمر".

في زمن عمر بن الخطاب، جاء عيينة بن حصن والأقرع بن حابس، وهما من الشخصيات البارزة التي كانت تُؤلَّف قلوبها، مطالبين بأرض منحها لهما أبو بكر. لكن عمر قام بتمزيق الوثيقة التي تثبت منحهما تلك الأرض، قائلاً: "إن الله أعز الإسلام وأغنى عنكم، فإن تبتم وإلا فبيننا وبينكم السيف". بهذا، فقد سقط حق المؤلفة قلوبهم في الحصول على إقطاعات من الأراضي، كما سيسقط حقهم في الحصول على أموال نقدية في نفس السياق.

يمكن اعتبار ما حدث نوعًا من توزيع الثروة عبر الإقطاع للأشخاص القادرين على العمل، حيث كان هذا الإقطاع يتم من أراضي الموات أو ما يختاره الإمام، وهو ما يُعرف بملكية الدولة. ومن المهم تناول مسألة توزيع الملكية العامة، وهي الأراضي التي استولى عليها المسلمون نتيجة الغزو واستخدام القوة، والمعروفة بأرض العنوة أو أرض الغنائم. تشير كتب التاريخ إلى أنه عندما منح الله المؤمنين أراضي بلاد الفرس والروم وما تحتويه، نشب خلاف بين عمر بن الخطاب وبعض الصحابة حول الطريقة المثلى للتعامل مع هذه الأراضي، مثل أرض السواد (العراق) وأرض مصر.

يذكر أبو عبيد في كتابه أنه عندما فتح المسلمون أرض السواد، طالب بعض الصحابة بتقسيمها بينهم، قائلين: "اقسمها بيننا، فقد فتحناها عنوة." لكن عمر بن الخطاب رفض هذا الاقتراح، قائلاً: "وماذا سيكون مصير المسلمين الذين سيأتون بعدكم؟ وأخشى أن يؤدي تقسيمها إلى نزاعات حول المياه." لذا قرر عمر أن يبقي أهل السواد في أراضيهم، ويفرض عليهم الجزية على الأفراد والخراج على الأراضي، دون تقسيمها بين الغزاة.

يقول أبو عبيد: "أعتقد أن عمر كان يسعى لجعل هذه الأراضي وقفًا للمسلمين، يرثه الأجيال تلو الأخرى، ليكون مصدر قوة لهم في مواجهة أعدائهم."

يعكس هذا القرار رؤية استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى الحفاظ على موارد الدولة لصالح الأجيال القادمة من المسلمين، وتفادي الانقسامات التي قد تؤدي إلى النزاعات والفساد. كما يبرز أهمية تحقيق العدل في إدارة الموارد العامة، بحيث تعود الفائدة على جميع المسلمين، وليس فقط على أولئك الذين شاركوا في الفتح[٤٢].

إن قرار عمر بن الخطاب بعدم تقسيم الأراضي المفتوحة جاء نتيجة حوار ومناقشات مع الصحابة. فقد كان عمر في البداية يميل إلى فكرة التقسيم، لكنه اقتنع بالآراء المعارضة بعد الاستماع إلى وجهات نظرهم.

يُروى أنه عندما زار عمر منطقة الجابية، كان يخطط لتوزيع الأراضي بين المسلمين. فقال له معاذ بن جبل: "والله، سيكون ما تكره! إذا قمت بتقسيمها، سيذهب الريع الكبير إلى بعض الأفراد، وعندما يموتون، سيؤول ذلك إلى شخص واحد أو امرأة. ثم يأتي من بعدهم قوم يتبعون الإسلام، ولا يجدون شيئًا."

كما أشار حارثة بن مضرب إلى أن عمر كان ينوي تقسيم أرض السواد بين المسلمين، فأمر بإحصاء السكان، فتبين أن كل رجل سيحصل على ثلاثة فلاحين. وعندما استشار الصحابة في هذا الأمر، قال له الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: "دعهم يكونون عونًا للمسلمين. "وبناءً على ذلك، قرر عمر عدم تقسيم الأراضي، وأرسل عثمان بن حنيف لتنظيم الخراج، حيث فرض ضرائب على الأراضي بقيمة ثمانية وأربعين، وأربعة وعشرين، واثني عشر درهمًا.

وبهذا، قرر عمر عدم تقسيم الأراضي، وأصدر تعليماته للولاة باتباع هذا النهج. يعكس هذا القرار حرصه على مصلحة المسلمين الحاليين والمستقبليين، وتجنب تركيز الثروة في أيدي قلة قد تتلاشى مع مرور الوقت، مما قد يضر بالأجيال القادمة..[٤٣]

كتب عمر بن الخطاب إلى سعد بن أبي وقاص في العراق قائلاً: "أما بعد، فقد وصلني كتابك الذي يشير إلى أن الناس يطالبون بتقسيم الغنائم والأراضي التي أفاءها الله عليهم. لذا، انظر إلى ما جلبوه معهم في المعسكر من مواشي أو أموال، وقم بتوزيعها بين المسلمين الحاضرين. أما الأراضي والأنهار، فاتركها لعمالها لتكون مصدراً لأعطيات المسلمين. فإذا قسمناها بين الحاضرين، فلن يتبقى شيء لمن يأتي بعدهم."

كما أرسل رسالة مشابهة إلى عمرو بن العاص، وأعلن عمر بين الناس قائلاً: "لولا اعتبارات الأجيال القادمة، لما فتحت قرية إلا وقسمتها كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في خيبر."

هذا النهج يعكس حرص عمر على ضمان استمرارية الموارد لصالح جميع المسلمين،

بدلاً من تركيزها في أيدي من شاركوا في الفتح فقط. فقد أراد أن تكون هذه الأراضي والموارد مصدرًا دائمًا للدخل يعود بالنفع على الأمة الإسلامية بأكملها، بما في ذلك الأجيال القادمة..[٤٤] أصدر أمرًا لمنادي ليذهب إلى أمراء الأجناد ويعلن لهم أن عطاءهم سيستمر، وأن رزق عائلاتهم متوفر، لذا ليس هناك حاجة لهم للزراعة.[٤٥] بفضل هذا النداء، أصبح تأمين الجنود من الناحية الاقتصادية وضمان مستوى معيشي جيد ممكنًا بفضل. فقد تم ترك الأراضي تحت إدارة المزارعين ولم تُوزع على الفاتحين، مما ساهم في جمع الخراج منها.

ومن هذا الخراج وغيره، نشأ ما يُعرف بالعطاء. فكيف كان يتم توزيعه؟ كما ذُكر سابقًا، كانت عائدات الأراضي التي تركها رسول الله، مثل خبير ووادي القرى وفدك، تُعاد إلى من بعده، أبي بكر. وكان عطاء الرسول يختلف وفقًا للظروف:

- كان يُعطى بناءً على الحاجة.
- وكان يُوزع بالتساوي.
- وأحيانًا كان يُميز بعض الأشخاص عن الآخرين.

استنادًا إلى ما تم مناقشته وتقييمه في المقال، كان توزيع الثروة في المجتمع الإسلامي خلال فترة الخلفاء الثلاثة الأوائل يتبع نهج رسول الله. ومع ذلك، أدت وفاة الرسول وبدء الخلافة الإسلامية إلى تغييرات تدريجية في نظام توزيع الثروة وبنيته، تماشيًا مع توسع المجتمع الإسلامي.

رغم قصر فترة خلافة أبي بكر، إلا أنها كانت مشابهة إلى حد كبير لفترة رسول الله، على الرغم من حدوث تغييرات ملحوظة في النظام الاقتصادي الإسلامي بشكل تدريجي، تماشيًا مع اتساع نطاق الصراعات العسكرية والفتوحات. تُعتبر فترة الثاني مرحلة حاسمة في التغيرات الاقتصادية وتوسع الفتوحات، حيث تم إرسال كميات كبيرة من الأموال المنقولة وغير المنقولة إلى خزانة المسلمين. اعتمد استراتيجية جديدة لتوزيع هذه الثروة الضخمة، من خلال إنشاء الديوان وتصنيف المجتمع الإسلامي وتقسيمه، مما وضع الأسس لنظام واجه لاحقًا العديد من التحديات في هذا المجال بالنسبة للأمة الإسلامية.

أما في فترة الثالث، فقد شهدت هذه المرحلة تفضيلًا للأمويين، وخاصة الأعضاء الرئيسيين مثل معاوية ومروان. أدى هذا التوجه نحو الأمويين، وهم من قبائل الخلفاء، إلى ظهور أسلوب جديد في توزيع ممتلكات المسلمين، مما عزز في النهاية قوة الأمويين أمام القبائل الأخرى.

بشكل عام، يمكن القول إن أسلوب توزيع الثروة في المجتمع الإسلامي خلال فترة الخلفاء الثلاثة الأوائل، رغم سعيه لتحقيق العدالة، ساهم في تعزيز العنصر العربي داخل هذا المجتمع.

النتائج:-

الأسباب السياسية والاجتماعية لظهور طبقة الأشراف في الإسلام

تعتبر مسألة ظهور طبقة الأشراف في زمن الخلفاء الأوائل موضوعًا معقدًا ومتعدد الجوانب. سأقوم بتبسيط هذا الموضوع وتقديمه بشكل واضح ومفصل.

أولًا: توسع الدولة الإسلامية

مع اتساع حدود الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء، برزت الحاجة إلى وجود طبقة من النخبة ذات النفوذ والخبرة لإدارة شؤون الحكم وتنظيم الأمور في المناطق التي تم فتحها حديثًا. وغالبًا ما كانت هذه النخبة تتكون من كبار الصحابة والقرشيين الذين كانوا يتمتعون بمكانة مرموقة في المجتمع.

ثانيًا: الفراغ السياسي بعد وفاة النبي ﷺ

بعد وفاة النبي، نشأ فراغ سياسي استدعى الحاجة إلى قيادات قوية قادرة على توحيد الصفوف وتوجيه الأمة. كان الصحابة الأوائل، الذين حظوا بمكانة خاصة في المجتمع، هم الأكثر تأهيلاً لتولي هذه المسؤولية، مما ساهم في تعزيز مكانتهم كطبقة ذات نفوذ.

الثالث: النزعة القبلية:

رغم أن الإسلام جاء ليقضي على العصبيات القبلية، إلا أن هذه النزعة استمرت في الوجود لدى بعض المسلمين، خصوصًا من أهل مكة. كان للقرشيين، كونهم قبيلة النبي ﷺ،

مكانة مميزة، مما ساعد في ظهورهم كطبقة من الأشراف.

الرابع: نظام الشورى وتوزيع السلطة:

خلال فترة الخلفاء، كان نظام الشورى هو الأساس في الحكم. ومع ذلك، كانت عملية اختيار الخلفاء والتشاور تتم غالبًا بين كبار الصحابة وأهل الحل والعقد، مما أدى إلى زيادة نفوذهم وتشكيلهم لطبقة تشبه الأشراف.

خامسًا: التفاوت الاقتصادي:

مع توسع الدولة الإسلامية، برز تفاوت اقتصادي بين المسلمين، حيث حصل كبار الصحابة والمشاركون في الفتوحات على نصيب أكبر من الغنائم والأراضي. هذا التفاوت ساهم في تعزيز مكانتهم الاجتماعية والسياسية.

لم يكن ظهور طبقة الأشراف في الإسلام نتيجة لعامل واحد، بل هو نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية. وقد أسهمت هذه العوامل في بروز نخبة من الصحابة والقرشيين الذين كان لهم دور بارز في إدارة شؤون الدولة والمجتمع خلال فترة الخلفاء.

هوامش البحث

(١)- الهمداني، أبو محمد الحسن بن احمد، صفة جزيرة العرب، ص٨٤ ؛

(٢) - علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج٧، ص٣١٤ .

(٣) - ابن وحشية، ابو بكر احمد بن علي، الفلاحة النبطية، تحقيق: توفيق فهد، ج١، ص٣٠٧.

(٤) - الشريف، أحمد ابراهيم، مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول،ص٢٨٨.

(٥) - البلاذري، أبو الحسن احمد بن يحيى بن جابر، انساب الاشراف،ج١، ص٩٢،.

(٦)- علي جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام،، ج٧، ص٣١٤

(٧)- علي جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام،، ج٧، ص٣١٦

(٨)- غوستاف لوبون، حضارة العرب ص٥٩.

(٩)- الواقدي، فتوح الشام، ج١، ص١٦..

(١٠)- الأصفهاني، الاغاني، ج٨، ص٨٣ .

(١١)- جورج لوفران، تاريخ التجارة منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث، ص١٩.
(١٢)- سورة الهمزة، الآية ٣.٢.١.
(١٣)- سورة التكاثر، الآية ٢.١.
(١٤)- سورة العلق، الآية ٧.٦.
(١٥)- المسعودي، مروج الذهب، ج٢، ص٣٠- ٣١.
(١٦)- سورة التوبة، الآية ٥
(١٧)- مروة، حسين، النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، ص٢٠٣ - ص٢٠٤.
(١٨)- الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص١٧٩ - ص ١٨٠.
(١٩)- علي، جواد، المفصل، ج٧، ص٢٦.
(٢٠)- أبن هشام، السيرة النبوية، ق١، ص٤٢٢.
(٢١)- احمد الشريف، مكة والمدينة، ص٢٢٣.
(٢٢)- عبد الحي الكتاني، التراتيب الإدارية ج٢، ص٦.
(٢٣)- ابن بكار، جمهرة نسب قريش، ج١، ص٣٧١.
(٢٤)- ابن بكار، جمهرة نسب قريش، ج١، ص٣٤٨
(٢٥)- نقولا زيادة، لمحات من تاريخ العرب، ص٢٤٦.
(٢٦)- ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ج٢، ص٥٨
(٢٧)- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٢، ص٤٩١.
(٢٨) سورة الحشر، الآية ٧.
(٢٩) ابوعبيده،القاسم بن سلام، الأموال، ص٣٦٥
(٣٠) ابوعبيده،القاسم بن سلام، الأموال، ص٣٤٦
(٣١) البلاذري، احمدبن يحيى بن جابر،فتوح البلدان، ص١٤٢
(٣٢) البلاذري، احمدبن يحيى بن جابر،فتوح البلدان، ص١٤٢
(٣٣) ابوعبيده،القاسم بن سلام، الأموال، ص٣٨٣
(٣٤) ابوعبيده،القاسم بن سلام، الأموال، ص٣٨٣
(٣٥) البلاذري، احمدبن يحيى بن جابر،فتوح البلدان، ص٦٤٥
(٣٦) االذهبي، شمس الدين، سيرة أعلام النبلاء، ج٢ ص٣٠٥
(٣٧) ابن اثير، الكامل في التاريخ، ج٢ ص٢٨٠
(٣٨) البلاذري، احمدبن يحيى بن جابر،فتوح البلدان، ص٢١
(٣٩) البلاذري، احمدبن يحيى بن جابر،فتوح البلدان، ص١٩٦
(٤٠) بلا ذري، البلاذري، احمدبن يحيى بن جابر،فتوح البلدان،، ص٣٨٢

(٤١) ابوعبيده،القاسم بن سلام، الأموال، ص٣٩٢
(٤٢) ابوعبيده،القاسم بن سلام، الأموال، ص٨١
(٤٣) ابوعبيده،القاسم بن سلام، الأموال، ص٨٣
(٤٤) ابوعبيده،القاسم بن سلام، الأموال، ص٨٢
(٤٥) السيوطى،جلال الدين،المختار من كتاب حسب المحاضرة،ص٥٥٠

قائمة المصادر والمراجع

- إن خير مانبتديء به القران الكريم

١. ابن أبي الحديد، محمد. (٢٠٠٧م). شرح نهج البلاغة. بيروت: دار الكتاب العربي دار الاميرة للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الاولى.

٢. ابن الاثير، عزالدين علي بن أبي الكرم. (١٩٩٧م). الكامل في التاريخ. بيروت: دار الكتاب العربي.

٣. ابن خرداذبة، عبيد الله. (١٨٨٩م). المسالك والممالك. بيروت: دار صادر أفست ليدن.

٤. ابن سعد، محمد بن منيع. (١٤٠١هـ) الطبقات الكبرى. دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

٥. ابن فارس، احمد بن فارس. (١٤٠٤هـ). معجم مقاييس اللغة. تحقيق عبدالسلام محمد هارون. قم: مكتب الاعلام الإسلامي.

٦. ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبدالله بن مسلم. (١٤٠١هـ). الإمامة والسياسة. بيروت: مؤسسة الوفاء.

٧. ابن كثير، اسماعيل بن عمر. (١٤٢٦هـ). البداية والنهايه. بيروت: دار الفكر.

٨. ابن منظور، محمد بن مكرم. (١٤١٤هـ). لسان العرب. بيروت: دار صادر.

٩. ابن هشام. عبد الملك بن هشام الحميري أبو محمد. (١٩٥٥م). السيرة النبوية. تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ الشلبي. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

١٠. الازهري، محمد بن احمد. (١٤٢١هـ). تهذيب اللغة. بيروت: دار احياء التراث العربي.

١١. الأصفهانى، الراغب. (١٤١٢هـ). المفردات في غريب القرآن. دمشق: دار القلم.

١٢. برو، توفيق. (١٤١٧هـ). تاريخ العرب القديم. بيروت: دار الفكر.

١٣. البلاذري. أحمد بن يحيى. (١٩٧٨م). أنساب الأشراف. تحقيق: عبد العزيز الدوري. بيروت: جمعية المستشرقين الالمانية.

١٤. البلاذري. أحمد بن يحيى. (١٩٨٨م). فتوح البلدان. بيروت: دار مكتبة الهلال.

١٥. بيشوايي، مهدي، (١٤٣٦ه) تاريخ الإسلام. قم: اسماعليان.

١٦. الجوادي، محمد. (٢٠٠٧م). «الأشراف في المشرق الإسلامي خلال القرن الأول للهجرة: إشكالية مفهوم الشرف و علاقات الأشراف بالدولة و بالشرف الإسلامي» التونسية للعلوم الاجتماعية – العدد ١٣٣ (٢٢ صفحة – من ٣٣ إلى ٥٤).

١٧. الحلبي. علي بن إبراهيم. (١٤٢٧هـ). السيرة الحلبية إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٨. الراغب الاصفهاني، حسين بن محمد. (١٤١٢هـ). المفردات في غريب القرآن. دمشق: دار القلم.

١٩. رضا، أحمد. (١٤٠٩هـ). معجم متن اللغة. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٠. الزبيدي، مرتضى محمد بن محمد. (١٤١٤هـ). تاج العروس من جواهر القاموس. بيروت: دار الفكر.

٢١. الزحيلي، وهبة. (١٤١١هـ). التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج. دمشق: دار الفكر.

٢٢. زيدان، جرجي. (٢٠٢٠م). تاريخ التمدن الإسلامي. بيروت: القلم.

٢٣. السيوطي، عبد الرحمن بن ابي بكر، (١٩٩٥م). الاتقان في علوم قرآن. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٤. الطباطبائي، محمد حسين. (١٩٩٧م). الميزان في تفسير قرآن. بيروت: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات.

٢٥. طبرسي، احمد بن علي. (١٤٢١هـ). الاحتجاج. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

٢٦. طبري، محب الدين. (١٤٢٨هـ). ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى ﷺ. قم: مؤسسه دارالكتاب الإسلامى.

٢٧. الطبري، محمد إبن جرير. (١٤١٥هـ).تاريخ الطبري. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٨. علي، جواد. (١٩٧٦م). المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. بيروت: دار العلم للملايين.

٢٩. فياض، علي‌اكبر. (١٣٦٩ش). تاريخ إسلام. طهران: دانش‌گاه تهران. مؤسسه انتشارات و چاپ.

٣٠. الفيروز ابادي. مجد الدين محمد. (١٩٦٨م). القاموس المحيط. بيروت: دار الفكر.

٣١. الفيومي، احمد بن محمد بن علي. (١٩٨٧م). المصباح المنير. بيروت: مكتبة لبنان.

٣٢. متز، ادم. (١٩٤١م). الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

٣٣. المجلسي، محمد باقر. (١٤٠١هـ). بحار الأنوار. بيروت: مؤسسة الوفاء.

٣٤. المفيد. محمد بن محمد. (١٤١٣هـ). الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد. تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام. قم: كنگره شيخ مفيد.

٣٥. المفيد، محمد بن محمد (١٩٩٦م). كتاب الجمل. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٦. النيسابوري. مسلم بن الحجاج (١٩٥٥م). صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. مصر: دار احياء الكتب العربية.

٣٧. اليعقوبي، احمد بن أبي يعقوب. (٢٠٠٢م). البلدان. تحقيق: محمد أمين. بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٨. اليعقوبي، أحمد. (١٩٩٥م). تاريخ اليعقوبي. بيروت: دار صادر للنشر.